

تفاصيل عملية التدمير المنهج لأهم هيئة بحثية جنوبية



الأمناء / تقرير / محمد النجار:

الأسماك وضم في جنابته قامات علمية وبحثية اشتهرت في الداخل والخارج، استطاعت تلك الكوادر العلمية والفنية تنفيذ المهام الموكلة إليها بكل جدارة، ليس هذا وحسب بل كان لمركز أبحاث علوم البحار علاقات إدارية وبحثية وعلمية مع العديد من المعاهد والمراكز العلمية الدولية، حيث كانت تُنفذ مُسوحات بحثية مشتركة على القوارب البحثية الزائرة لدراسة الأنواع والمخزون من الموارد السمكية لبلادنا.

إذا ما غُصنا داخل مركز أبحاث علوم البحار ومرافقه فسنجده يتكون من مكاتب إدارية ومختبرات تخصصية ومكتبات علمية، وقاعة اجتماعات ومستودعات ومساحات إضافية خصصت لأي توسع مستقبلي في عمل المركز، وهو ما حدث بالفعل حيث أصدر قرار جمهوري عام 2007 للميلاد بتحويل المركز إلى هيئة أطلق عليها الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية، كما تم تغيير هيكلها الإداري وإضافة فرعين يخضعان لها في كلا من حضرموت والحديدة.

اعتبرت الكوادر العاملة في مركز أبحاث علوم البحار والمهتمين بالقطاع السمكي أن الانتقال بالمركز إلى هيئة هو انتصار لجهودهم التي بذلوها في خدمة المركز طيلة السنوات الماضية، وأن هذا القرار سيخلق بهم عالياً ويعطي الهيئة دافعا قويا للانطلاق نحو مزيد من النهوض والتطور، خاصة أنها أصبحت هيئة مُستقلة ذات صلاحيات واسعة، إلا أن هذا الطموح أصطدم بسوء الإدارة والسياسات الخاطئة التي تم العمل بها والتي خيبت على الهيئة وتسببت بتدهورها بعد مضي سنوات قليلة، كما كان عدم رقد الهيئة باحثين جدد وتناقص أعداد الكادر القديم وضعف الميزانية المرصودة لها دور في تراجع عمل الهيئة، بل حتى قواربها البحثية نالها الإهمال حيث ترك قارب «ابن ماجد» في البحر فريسه سهله للأمواج والصدأ حتى طمرته مياه البحر وغيبته للأبد، أما قارب «ذئافه» فدُمّر في حرب الفان وخمسة عشر، حيث كانت تلك الحرب بمثابة المسمار الأخير في نعش الهيئة، بينما ظلت الهيئة ومراكزها وفروعها تعاني الأمرين، وتندب حظها وتروي قصتها لكل من زارها.

حَبَى الله بلادنا بشريط ساحلي يكتنز ثروة هائلة من الأسماك والأحياء البحرية، هذه الثروة تضم أكثر من 350 نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية التي تم اكتشافها في سواحل بلادنا الممتدة على طول الشريط الساحلي لبلادنا والذي يبلغ طوله أكثر من 2350 كيلو متر مربع ممتدة من الحدود العمانية إلى الحدود السعودية مكونة لوحة مُتناغمة تفاصيلها الجُزر والخلجان والتضاريس الجبلية والرملية. هذه البحار التي تحيط ببلادنا، جعلها ثروة قومية لما تجود به من أنواع مختلفة من الأسماك والأحياء البحرية الذي يعتمد عليها الناس في غذائهم، كما أنها ثروة طبيعية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، حيث يتم تصديرها إلى العديد من دول العالم مما جعل الحاجة لإنشاء مركز يختص بدراسة المخزون السمكي وأنواعه أولويه مُلحة للحفاظ على هذه الثروة الطبيعية والتي تُعتبر مصدر دخل لمئات الآلاف من المواطنين.

بعد مخاض عسير تم افتتاح مركز أبحاث علوم البحار عام 1983 في جزيرة العمال التابعة لمديرية خور مكسر بمدينة عدن، وألحق به مركز تربية الأحياء المائية ومركز دراسات البيئة البحرية والتلوث في مديرية البريقة وتم تزويدهم بالأجهزة المخبرية المتطورة، وللقيام بالأبحاث في أعماق البحار ثم رقد المركز بقاربين بحثيين أحدهما تم تسميته ابن «ماجد» والآخر سُمي «بذئافه».

كانت المهمة الأساسية لهذا المركز هي عمل الدراسات والمسوحات لكل ما يتعلق بالأسماك والأحياء البحرية والقيام بدراسة مخزون الأسماك في بلادنا لتحديد الكمية المسموح باصطيادها سنوياً، وتنمية الثروة السمكية عبر مشاريع الاستزراع السمكي، بالإضافة إلى عمل دراسات بيئية لتحديد أسباب أي ملوثات قد تصيب البحار الإقليمية وتتسبب بنفوق الأسماك وتخل بالتوازن البيئي البحري، وكذلك تزويد الباحثين والجهات المعنية في الدولة بالدراسات والبحوث البحرية للإستفادة منها في تنمية الثروة السمكية لبلادنا.

لم تمض سنوات قليلة إلا وأستطاع مركز أبحاث علوم البحار الارتقاء بقطاع

إعلان إنزال مناقصات للسلطة المحلية - مديرية المنصورة

على الراغبين الدخول في المناقصات التقدم بطلباتهم إلى مقر المجلس المحلي لمديرية المنصورة أثناء أوقات الدوام الرسمي للحصول على وثائق المناقصة مقابل الرسوم المحددة في الجدول ويشترط لمقدم العطاء تقديم الوثائق التالية:

رقم المناقصة	اسم المشروع	قيمة المناقصة بالريال اليمني	الضمان	التمويل	مدة الضمان
1	مشروع استكمال بناء (8) فصول + الملحقات مدرسة عبدالله شرف .	20,000	2,5% من قيمة العطاء	محلي	90 يوماً

1- الضمان البنكي المحدد.

2- السجل التجاري ساري المفعول.

3- ترخيص مزاولة المهنة ساري المفعول.

4- شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول.

5- البطاقة الضريبية سارية المفعول.

6- البطاقة الزكوية سارية المفعول.

7- البطاقة التأمينية سارية المفعول.

- آخر موعد لبيع الوثائق يوم: الخميس الموافق 2023/12/21م.

- سيتم فتح المظاريف يوم: الأحد الموافق 2023/12/24م

الساعة العاشرة صباحاً.